

## تحديات الأمن الإنساني وانعكاسها على الطفولة في العراق (قراءة سوسيولوجية في متغيرات الديموغرافيا والتعليم)

محمد حمود إبراهيم السهر

قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة ذي قار، العراق

[Mohammad.alsaher966@gmail.com](mailto:Mohammad.alsaher966@gmail.com)

<https://doi.org/10.36231/coedw.v36i1.1790>

تاريخ الإستلام: ٢٠٢٤/١٤/١، تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٣/١، تاريخ النشر الإلكتروني: ٢٠٢٥/٣/٣٠

### المستخلص:

يحاول الباحث من خلال هذه الورقة قراءة الوضع العراقي الراهن بكثير من البساطة والعمق، البساطة في الطرح، والعمق في حفريات البحث، والتوغل في الجوانب التي كثيرا ما يتم إهمالها أو عدم الاهتمام بها ظنا منا أنها غير ذات أهمية؛ وذلك من أجل تفسير الظاهرة، ووضع بعض التصورات والأفكار الكفيلة بالحل، وتقديم عدد من المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تسهم إلى جانب الأفكار الأخرى المطروحة في المؤتمر في تحديد مصادر تهديد الأمن الإنساني في العراق، والعمل الجاد الحقيقي والحديث على تحجيمها أو الحد منها والتغلب عليها في سبيل توفير بيئة أكثر أمنا وسلاما للطفولة في البلد ومن أجل الوصول إلى الحالة التي يمكن من خلالها الاطمئنان على أوضاع الأجيال القادمة. سيتم التركيز في هذه الورقة على محوري السكان والتعليم وذلك لإيمان الباحث بأن الزيادة السريعة والمفرطة في عدد السكان يؤدي إلى فجوات كبيرة في التعليم، وضعف شديد في وظائف المؤسسات التربوية بما فيها الأسرة التي تفقد القدرة على تأدية تلك الوظائف، الأمر الذي يقود إلى ارتفاع معدلات الأمية، والتسرب المدرسي، والعمل المبكر، وانحراف الأحداث، كما أن الارتفاع المستمر للسكان يقود إلى سلسلة من المشكلات والأزمات المركبة بسبب الصراع على الموارد، والبطالة، وما ينتج عنها من جريمة، بالإضافة إلى انتشار تعاطي المخدرات بين الشباب الذي يجد فيها خيار أخير للهروب من الواقع المزري الذي وجد نفسه فيه في ظل شيوع ثقافة الفساد المالي والإداري في معظم مفاصل الدولة والمجتمع. من هنا ندرك أن تحديات الأمن الإنساني التي تواجه أطفال العراق في الوقت الحاضر والمستقبل هي تحديات حقيقية وكبيرة لا بد لنا من أن نأخذها على محمل الجد قبل أن نفقد السيطرة بشكل كامل على مواجهة هذه التحديات.

**الكلمات المفتاحية:** تحديات الأمن الإنساني، التعليم، الديموغرافيا، الطفولة في العراق



## Human security challenges and their repercussions on childhood in Iraq (A sociological reading of demographic and education variables)

**Mohammad Hammood Ibrahim Al-Sahar** 

Department of Sociology, College of Arts, Dhi Qar University, Iraq

[Mohammad.alsaher966@gmail.com](mailto:Mohammad.alsaher966@gmail.com)

<https://doi.org/10.36231/coedw.v36i1.1790>

**Received:** April 1, 2024; **Accepted:** March. 1, 2025; **Published:** March. 30, 2025

### Abstract

In this paper, the researcher tries to read the current Iraqi situation with much simplicity and depth, simplicity in presentation, and depth in research into the aspects that are neglected or not given attention, thinking that they are not important in order to explain the phenomenon and put forward some solutions, and present a number of proposals and recommendations that can contribute to identify the sources of threat to human security in Iraq, and to work seriously and truly to contain and overcome them in order to provide a safer and more peaceful environment for childhood in the country to reassure of the conditions of future generations. This paper focuses on the population and education that the researcher believes that the rapid and excessive increase in population leads to large gaps in education, and severe weakness in the functions of educational institutions, including the family, which loses the ability to perform those functions, which leads to high rates of illiteracy, school dropout, early employment, and juvenile delinquency. The continuous increase in population also leads to a series of complex problems and crises due to the conflict over resources, unemployment, and the resulting crime, in addition to the spread of drug abuse among young people who find it a last resort to escape the miserable reality in which they find themselves in light of the prevalence of a culture of financial and administrative corruption in most aspects of the state and society. So, we realize that the human security challenges facing Iraqi children at present and in the future are real and major challenges that we must take seriously before we lose complete control over confronting these challenges.

**Keywords:** childhood in Iraq, demography, education, human security challenges

يرتبط مفهوم الأمن الإنساني بجملة معقدة ومتشابكة من جوانب الحياة؛ إذ لا يقتصر على حماية الأفراد، والجماعات من التهديدات المباشرة- المتعارف عليها- التي تؤثر على حياتهم، وكرامتهم، وحقوقهم فحسب، بل يرتبط كذلك بمجالات عدة تتعلق بحياة الإنسان ذاتها، وديمومتها، وحماية وجوده فوق الأرض. وتشتمل على جوانب الأمن: الغذائي، والصحي، والبيئي، والاقتصادي، والسياسي، والشخصي، والمجتمعي، في توليفة متكاملة تعبر بمجملها عن الحياة الآمنة المثمرة، المريحة الطويلة، والخلاقة التي يمكن أن يحيى في ظلها الإنسان من خلال وجود منظومة متكاملة تعمل على تحقيقها. ويعتمد مفهوم الأمن الإنساني الذي ظهر الاهتمام به منتصف تسعينيات القرن الماضي على عدة مرتكزات من أهمها الأمن الاقتصادي الذي يتضمّن أهميّة توافر دخل يتناسب مع احتياجات الناس بما يؤمّن لهم سكناً ملائماً وحياة كريمة، وتأمين فرص عمل تتناسب مع الكفاءات، والحرص على تحقيق العدالة الاجتماعيّة بالتوزيع العادل للموارد والعوائد. ثم يأتي الأمن الغذائي الذي يتحقق من خلال توفر القدرة الشرائية اللازمة للحصول على الغذاء الأساسي في كل وقت. أما الأمن البيئي فإنه يتعلق بحماية الإنسان من الأضرار البيئيّة التي تسببها الممارسات الخاطئة من قبل الإنسان نفسه أو من قبل الدولة، والمحافظة على الموارد البيئيّة. الأمن الصحي هو الآخر أحد أهم مرتكزات الأمن الإنساني الواجب توفرها بما يشتمل عليه من توفر الرّعاية الصحيّة المناسبة الضروريّة والأساسيّة لجميع الأفراد، واتخاذ إجراءات وقائيّة للحد من انتشار الأمراض. إن حماية الإنسان من كافة التهديدات التي قد تُعرّضه للإيذاء الجسدي، أو النفسي من الخارج، أو من الدولة، أو من الأفراد داخلها هو ما يسمى بالأمن الشخصي. ثم يأتي الأمن المجتمعي ليقوم بتنمية وترسيخ شعور الفرد بالانتماء للمجتمع، وذلك من خلال الحرص على تأمين سلامة العلاقات الاجتماعيّة، والحماية من التعصب القومي، أو الديني، أو العرقي. ثم لا بد بعد ذلك من توفر الأمن السياسي بما ينطوي عليه من احترام حقّ الإنسان في التعبير عن رأيه وحمايته من القمع الذي قد يواجهه.

وفي العراق اليوم، تواجه السكان بصورة عامة، والطفولة من بينهم على وجه الخصوص؛ تحديات عديدة في مجالات الأمن الإنساني بسبب تداعيات الصراع السياسي، وسوء الإدارة، وسلسلة الحروب، والعنف، والفساد، والفقر، والتهميش، والتمييز؛ منها ما هو أمني بحت، يرتبط في الوقت الحاضر بالتهديدات الأمنية المستمرة من قبل جماعات مسلحة كانت إلى وقت قريب تستهدف المدنيين، والقوات الأمنية، والمؤسسات الحكومية بالتفجيرات والهجمات الانتحارية، وأخرى لم تزل إلى اليوم تستخدم الخطف، والاعتصاب، والاعتقالات مناهج عمل لإثبات نفسها، ولتحقيق مشروعاتها. ويمكن تحديد تحديات مهمة أخرى تتعلق بالنقص المستمر في الموارد الأساسية مثل الماء، والكهرباء، والغذاء، والدواء، نتيجة تدهور البنى التحتية، وتردي الخدمات العامة، وارتفاع معدلات البطالة، والفوارق الطبقيّة الشاسعة التي تزداد حدتها يوم بعد آخر. كما يواجه المواطنون صعوبات حقيقية ومتنامية في الحصول على التعليم، والصحة، والإسكان بشكل عادل ومتساو.

التلوث البيئي الناجم عن استخدام الأسلحة الفتاكة، أو المحظورة دولياً مثل الذخائر المشعة التي تم قذفها على طول وعرض الخريطة العراقية في سلسلة الحروب العقيمة التي خاضها البلد طوال الأربعة عقود والنصف الماضية، بالإضافة إلى حقول الألغام، والقذائف غير المنفلقة. كذلك التلوث البيئي الكبير والمستمر الناجم عن حرق الغاز المصاحب للنفط المستخرج، أو ذلك الذي يتعلق بإلقاء المخلفات في الأنهار والجداول. ثم يمكن الإشارة إلى تجريف البساتين، وإزالة الغطاء النباتي؛ والتي تشكل بمجملها أحد أخطر التحديات التي تؤثر على صحة الإنسان والحيوان والنبات، وتزيد من خطر انتشار الأمراض المميّنة، أو التشوهات الخلقيّة، أو أنواع الأمراض السرطانية التي بدأت بالانتشار بشكل واسع بين أطراف المجتمع العراقي. ثم تأتي انتهاكات حقوق الإنسان من قبل بعض الجهات المسؤولة عن حفظ الأمن أو فرض القانون، والتي تتمثل باستخدام القوة المفرطة، أو التعذيب، أو التصفية الجسدية، أو التعسف في التوقيف أو المحاكمات الجائرة، أو التغييب. كما تتعرض بعض شرائح المجتمع للتهميش، أو التمييز، أو الاضطهاد، أو الابتزاز بسبب هويتهم أو انتمائهم أو آرائهم، مثل النساء، والأطفال، والأقليات، والنازحين، واللاجئين، والمعارضين، والنشطاء المدنيين، والصحفيين. ومن هنا تبدو لنا التحديات الأمنية الإنسانية التي يواجهها العراق كبيرة ومتشعبة، تتطلب جهوداً

مشتركة من الحكومة، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية للتغلب عليها، وتحسين ظروف الحياة للناس في هذا البلد.

وفي الحقيقة فإن العراق يستهلك الحياة بشكل مفرط، ويهدر الموارد بشكل فظ، ويضيع الفرص بشكل غريب، إذ ظل هذا البلد في تاريخه المعاصر، ومنذ تأسيس الدولة الحديثة فيه قبل مائة وثلاثة أعوام يهدر طاقاته، ويبدد موارده، ويعرض نفسه لكوارث مميتة كان يمكن له أن يتجنبها لو أنه تحلى بالحكمة، وتأنى قليلاً، ثم نأى بذاته عن الأخطار المحيطة به. لقد مرت المئة عام والأعوام الثلاث التي تلتها من دون أن يتمكن العراق من بناء دولة مواطنة، ذات أساس عراقي بحت قبل أن يكون أي أمر آخر. ولقد عجز كل من الدولة، والمجتمع على حد سواء من النجاح في الاختبار؛ الدولة لم تستطع الارتقاء بالمواطن فوق الرواسب العتيقة، والمجتمع لم يستطع التحرر من ربة الثقافة التقليدية، وإنتاج دولة عصرية وطنية موحدة.

ولقد تسبب هذا الوضع في حالة الدولة- لا دولة التي يعيش فيها اليوم، وحالة الأمن- لا أمن التي يخضع لها في الوقت الحاضر. كيف يمكننا تصور حالة بلد لا يستطيع الخروج من مأزق إلا من خلال الدخول في مأزق جديد يضع نفسه فيه؟ ولم لم تستطع الطبقات السياسية التي حكمت العراق طوال قرن مضى؛ الليبراليون، والقوميون، والعسكري والمدنيون، والإسلاميون، لم يستطع الجميع من الاهتداء لأقصر الطرق، وأسلم الوسائل التي يمكن لها من أن تهيب الأراضية للعيش المشترك في حياة آمنة مستقرة إلى حد ما؟ ولماذا يتم هدر الفرص المتاحة بسخاء؛ الزمن، والإنسان، والموارد؟

إن انشغال البلد في سلسلة من الحروب والصراعات الخارجية والداخلية على مدى أكثر من أربعة عقود أدى إلى تعطل عملية التنمية، وتراكم الأزمات، وتعدد وتنوع المشكلات التي ظلت تنعكس على الأجيال منذ ثمانينيات القرن الماضي، مما أسهم في انتشار حالات اليتيم، والتفكك الأسري، والتسرب المدرسي، وعمالة الأطفال تحت السن القانوني. وعلى الرغم من مرور أكثر من عشرين عام على إنشاء نظام سياسي جديد ترافقه وفرة مالية كبيرة إلا أن الحكومة فشلت في انتشال الطفولة في العراق من واقعها. لقد كان لسوء التخطيط الحكومي، والفساد المالي والإداري، وعدم التفكير المنطقي في المستقبل الدور الأبرز في ضياع الفرص التي كانت متاحة. لقد تعرضت قطاعات كبيرة من الأطفال في العراق طوال ٤٥ عام الماضية إلى أنواع مختلفة من العنف، والخوف، والتهميش، والتشرد، وغسل الأدمغة، وتشويه الأفكار، لنجد أنفسنا اليوم أمام تحديات كبرى وخطيرة وسط ارتفاع معدلات الأمية، وشيوع الأفكار المريضة، وانتشار تعاطي المخدرات، والوقوع في جرائم الجريمة.

**إشكالية البحث:** تقوم إشكالية هذا البحث على فكرة رئيسية مفادها أن التحديات التي تواجه الأمن الإنساني في العراق لم تعد تلك التحديات التقليدية التي تعارفنا عليها سابقاً، كما أنه لم يعد ينفع التغاضي عنها، أو تأجيل التفكير بها من خلال فلسفة ترحيل المشكلات التي تواجهنا إلى المستقبل، تلك الفلسفة العقيمة التي جعلتنا نواجه جبال صلدة من المشكلات التي صارت تتوالد من بعضها، وينتج بعضها البعض الآخر.

وبما أن الفئات العمرية التي تقع تحت سن ١٥ سنة تشكل ما نسبته ٤٠% من عموم السكان في العراق، فإن هذا الأمر يقدم لنا أدلة لا يشوبها الشك، أن الطفولة في العراق مهددة في أمنها الإنساني أكثر من أية فئات عمرية أخرى، أو لا بسبب نسبتها المرتفعة التي ترتفع بمرور الزمن لتبلغ نصف عدد السكان بعد سنوات قليلة، وثانياً لأنها الفئات الهشة والأكثر عرضة للأضرار والأخطار الناتجة عن التحديات التي سنتناولها هنا في هذه الورقة.

**أهداف البحث:** يرمي الباحث إلى تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن إجمالها بالآتي:-

- ١- قراءة سوسيولوجية معمقة لأهم التحديات التي باتت تهدد وجودنا الإنساني في هذا البلد بالصميم.
- ٢- التعرف على أهم الآثار الخطيرة لتلك التحديات والتي سوف تنعكس بصورة خاصة على الأطفال في العراق.
- ٣- مناقشة الكيفية التي يمكننا من خلالها الحد من تأثير تلك التحديات على الأطفال، أو تقليبها إلى أدنى حد ممكن.
- ٤- الإسهام في قراءات مختلفة للمستقبل، تتوخى الموضوعية، وتعتمد الدقة العلمية، تهدف إلى تقديم رؤى أكثر جدية في سبيل الخروج من المأزق، وبما يضمن حياة آمنة ومثمرة للأطفال.

- فرضية البحث:** يقوم هذا البحث على عدد من الفرضيات القابلة للطرح والنقاش؛ يمكن إجمالها بالآتي:
- 1- أن هناك سلسلة من التحديات الخطيرة التي تواجه الأمن الإنساني في العراق، والتي تتعكس بصورة أكبر أثراً، وأكثر ضرراً على الطفولة في هذا البلد.
  - 2- ارتفاع السكان في ظل سوء إدارة الدولة للموارد، وعدم تحقق العدالة الاجتماعية نتيجة الفساد المالي والإداري المستشري في مفاصل الدولة والمجتمع يؤدي إلى تجذر المشكلات، بل وتحولها إلى أزمات معقدة.
  - 3- تتعدد وتتعمد المشكلات التي تواجه الطفولة في العراق، إذ لا تقتصر على قطاع واحد، ولا تتحدد في مجال معين دون آخر؛ تتجلى مظاهرها في الأمية، والتسرب المدرسي، والعمل المبكر، وزواج القاصرات، وانحراف الأحداث، وتعاطي المخدرات، والجريمة، والتشرد والضياع.

## ٢- المبحث الأول: الارتفاع السريع في أعداد السكان

تُعرف الزيادة السكانية غير الطبيعية، أو الاكتظاظ السكاني (Overpopulation)، أو الانفجار السكاني (Population Explosion)، على أنه الزيادة في عدد السكان في منطقة ما بقدر يفوق كمية مواردها والقدرة الاستيعابية الخاصة بها، مما يسبب العديد من المشكلات في جميع جوانب الحياة (Rajiv Desai 2010). ويزداد عدد السكان بسرعة في العقود الأخيرة في جميع أنحاء العالم، خاصة في قارتي أفريقيا، وآسيا. وفقاً للبيانات الإحصائية الأخيرة، ارتفع عدد سكان العالم من مليار في عام ١٨٠٠ إلى ٨ مليارات اليوم، أي بزيادة قدرها سبعة مليارات نسمة خلال قرنين وربع القرن فقط. وينمو السكان بشكل سريع وكبير في بعض الدول، إذ تأتي نيجيريا بالمرتبة الأولى من حيث النمو السكاني خلال الربع قرن الماضي وبنسبة (٦٦%)، تليها باكستان (٤٤%)، ثم الهند (٣٧%). تساهم البلدان المتخلفة والبلدان النامية في الحد الأقصى من الارتفاع السكاني.

إن الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى ارتفاع عدد السكان هي: الأمية، والفقر، والزواج المبكر، والفروق بين الجنسين، والقضايا العائلية، وانعدام الحرية، ونقص المعرفة، وانخفاض الوعي العام وغيرها. وهناك عدد كبير من المشكلات التي يتسبب بها الانفجار السكاني، وإذا كانت القضية الرئيسية تتعلق بارتفاع معدلات البطالة في البلدان الأفريقية والآسيوية، إلا أن هناك مشكلات أخرى ترتبط فيما بينها، أو ينتج بعضها بعضاً مثل الفقر، والجرائم، والأنشطة غير المشروعة، والجوع، وتهديد الأمراض الناشئة، وتلوث المياه، وتلوث الهواء، التلوث الضوضائي، وعدم كفاية الغذاء والماء والمأوى، وقضايا الخدمات الصحية، والاضطرابات المدنية التي تحصل نتيجة لذلك. لذلك يجب على جميع الدول اتخاذ الاحتياطات الممكنة بشكل صارم قوانين التحكم في عدد السكان، وتوعية للأزواج المؤهلين، وما إلى ذلك وللنمو السكاني السريع عدة أسباب من أهمها:

- الأمية، الفقر، الزواج المبكر، الاختلاف بين الجنسين، قضايا عائلية، ضعف الحرية، وانخفاض الوعي العام، انخفاض المعرفة، الجوانب التي تتعلق بالدين، ضعف الخدمات الصحية، وعدم التعاون والتفاهم بين الزوجين. (Vijayaraddi Vandali 2021)
- وهنالك العديد من الآثار للزيادة غير الطبيعية في عدد السكان، التي تنعكس بصورة مباشرة على السكان بصورة عامة، والأطفال منهم على وجه الخصوص؛ يمكن تحديدها بما يلي: (Debasish)
- 1- تقليل حصة الفرد الواحد من رأس المال الخاص بالدولة، مما يخفض الإنتاجية والعوائد في وقت واحد، وهو ما يؤدي لخفض دخل الفرد. وفي الوضع الذي نعيش تحت ظله اليوم في العراق، وما يتسم به من عدم توفر العدالة والمساواة في توزيع الموارد، تكون المشكلة أكبر على الفئات العمرية الصغيرة في المجتمعات المحلية الأكثر فقراً.
  - 2- من الطبيعي أن ترتبط الزيادة السكانية المفرطة بارتفاع معدلات البطالة لدى أفراد الأسر الفقيرة التي يكون حجم الأسر فيها كبيراً، مع وجود عدد أطفال يتراوح بين ٣-٥ أطفال، الأمر الذي يسهم على الدوام في رفع معدلات الأطفال الذين يعانون من مشكلات في التعليم، والصحة، والرعاية بسبب ضعف مدخولات أولياء أمورهم.
  - 3- لا تقتصر نتائج ذلك على الأطفال في قطاعات الصحة والتعليم والرعاية الصحية، بل تتسحب إلى ما هو أكبر من ذلك حيث التسرب المدرسي، والعمل المبكر للأطفال، وانحراف الأحداث،

والتأثر بالأفكار الهدامة التي تؤدي بهم إلى الوقوع في الجريمة، أو الانضمام إلى المنظمات الإرهابية.

٤- نقص الغذاء؛ لعدم كفاية الموارد المتاحة لتغطية النمو السكاني غير الطبيعي، مما يقلل من إنتاجية الأفراد في العمل، ويجبر الدولة على الاستيراد من دول أخرى وزيادة العبء الاقتصادي.

٥- إن زيادة النفقات الخاصة بتربية الأطفال، يؤدي إلى ضعف نسبة الادخار لدى الأسرة، مما ينعكس بدوره على خفض كفاية دخلهم لسد حاجاتهم الأساسية، يرافقه ارتفاع في تكاليف مستوى المعيشة وقلّة الإنتاجية وضعف التطور ليندرج كل ذلك في تهديد مباشر وقوي للاقتصاد الوطني.

٦- قلة أو رداءة الكفاءة في القوى العاملة، ويرتبط ذلك بنسبة عدد العاملين إلى عدد السكان الإجمالي، ويسهم ارتفاع معدل النمو السكاني وزيادة عدد الفئة العمرية الصغيرة غير العاملة في ظهور ما يطلق عليه (التحول الديموغرافي) وهو ما يحصل لدينا في الوقت الحاضر. ويقود التحول الديموغرافي السريع إلى إحداث خلل واضح وكبير في نظام الكفاءة والإنتاجية. لا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل هناك آثار اقتصادية غير مباشرة تنعكس على الأطفال بشكل خاص، يمكن تحديدها بالآتي: (Overpopulation, 2021)

أ- ارتفاع تكاليف المعيشة؛ إذ ترتفع الأسعار بزيادة الطلب على الموارد كافة من بينها الرعاية الصحية والغذاء والمأوى، وبسبب قلة المواد المنتجة لها ومواد الخام.

ب- انتشار الأمراض المرتبطة بسوء التغذية، وقلة الرعاية الصحية المقدمة للأطفال، وسوء النظافة الشخصية والفقر، إذ يسهم ظهور أوبئة في زيادة العبء على الأفراد والدولة. وغالبا ما يرتبط ذلك بسوء التغذية والمجاعة التي يعاني منها الأطفال في الأسر الفقيرة.

ت- ويمكن إضافة مشكلة المياه العذبة التي تزداد كمياتها الداخلة إلى العراق انخفاضا عاما بعد آخر، نتيجة السدود التي تقام في تركيا وسوريا وإيران، ثم هناك السدود التي تقام داخل الأراضي العراقية والتي تتحكم بها الأقاليم والمحافظات من دون سيطرة واضحة للحكومة الاتحادية على هذه الثروة الطبيعية المهمة، الأمر الذي يسهم في توزيع غير عادل للمياه، إذ تتخفف، وتسوء نوعيتها كلما اتجهنا نحو الجنوب، وبالتالي سيكون الأطفال في المحافظات الجنوبية أكثر عرضة للأخطار المرتبطة بالنقص الشديد للمياه، تلك المشكلة التي تزداد تعقيدا مع مرور الوقت من دون أن تكون هناك خطط حقيقية للخروج من هذا المأزق.

ث- ثم لا بد من أن ينخفض العمر المتوقع للأفراد في ظل نقص الحاجات الأساسية للحياة من صحة وتعليم وطعام، وفي العراق يضاف لها الوضع غير الأمن الذي يرافق الكثافة السكانية بسبب الفوضى التي تسود معظم مفاصل الحياة، إذ وأنا أكتب في هذه الورقة تتداول الأخبار دهس شاحنة كبيرة لتلاميذ مدرسة كانوا يعبرون الطريق بعد نهاية دوام ما بعد الظهر في إحدى المدارس شمال البصرة. لقد كان من المتوقع أن يعيش هؤلاء الأطفال لسبعين سنة قادمة، لكن الفوضى، وكثافة الأفراد، والاستهتار بحياة الناس، والعجز الحكومي عن معالجة الوضع المروري في البلد، وحالة الفساد التي تسهم في تسميم الحياة قضت على حياة هؤلاء الأطفال قبل الأوان.

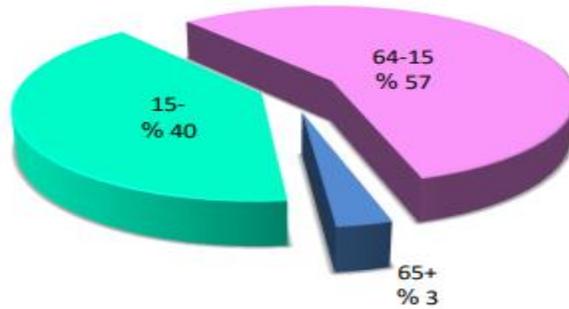
وحسب المؤشرات الديموغرافية التي ينشرها الجهاز المركزي للإحصاء في العراق، (تقديرات سكان العراق ٢٠٢٠) فإن معدل الخصوبة الكلية كان في العراق ٣,٨٢، ونسبة الأطفال إلى النساء ٥٦. وعند العام ٢٠٢٠ كان عدد المواليد الجدد مليون و٢٥٨ ألف، في مقابل الوفيات ٢٢٤ ألف وفيات لنفس العام، فيما كان عدد السكان الكلي للبلد ٤٠ مليون و١٥٠ ألف. الذكور من بينهم ٢٠ مليون و٢٨٤ ألف، فيما كانت الإناث ١٩ مليون و٨٦٨ ألف.

لقد بلغ عدد سكان العراق الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة للعام ٢٠٢٠ (١٦ مليون و٢٤٧ ألف نسمة)، وهم يشكلون ما نسبته ٤٠,٥% من مجموع سكان العراق. أما عدد السكان الذين هم في سن العمل (١٥-٦٤ سنة) فقد كان يبلغ عددهم ٢٢ مليون و٦٦٨ ألف ونسبتهم من مجموع السكان ٥٦,٥%. أما السكان الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ سنة فقد بلغ مجموعهم الإجمالي مليون و٢٣٤ ألف، ونسبة ٣,١%.

وبالتأكيد على الأعمار الصغيرة (موضوع دراستنا هنا)، لا بد من الإشارة إلى أن عدد السكان الشباب للأعمار (١٥-٢٤ سنة) قد بلغ ثمانية ملايين نسمة لسنة ٢٠٢٠ حيث يشكل مجموعهم لمجموع السكان العام ما نسبته ٢٠%، فيما شكلت الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة ما نسبته ١٠,٧% من مجموع السكان، والفئة العمرية ٢٠-٢٤ ما نسبته ٩,٣% من مجموع السكان. ولا بد من التركيز أكثر على الأرقام الخاصة بالأطفال، إذ تبلغ نسبة السكان الذين هم في عمر من ٠-٤ سنوات (١٤,٧%)، فيما وصلت نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم من ٥-١٤ سنة (٢٥,٨%). أي أن نسبة الأطفال الذين هم دون ١٥ سنة من مجموع سكان العراق هي (٤٠,٥%)؛ في قول آخر أن أكثر من ربع سكان العراق هم في عمر الدراسة الابتدائية والمتوسطة (٦-١٥ عام). وفي قراءات أخرى للتركيب الهرمي في العراق عند العام ٢٠٢٠، نجد أن نسبة السكان من هم في الفئات العمرية (١٥-٤٩ سنة) تبلغ (٤٩,٣%) في إشارة إلى أن الشباب يشكلون تقريبا نصف المجتمع العراقي. ومن الطبيعي أن تتسع قاعدة الهرم التي تتشكل من الأطفال بمرور الزمن مع استمرار الزيادة السنوية التي ترتفع سنويا بما يقارب ٧٥-١٥٠ ألف فوق المليون وربع خلال السنوات الستة القادمة حيث من المتوقع أن يصل مجموع سكان العراق ٥١ مليون نسمة. أما نسبة القوى العاملة للسكان من ١٥ عام (حيث الطفولة المتأخرة)، وحتى ٦٤ عام (حيث سن التقاعد المعتمد في العراق) فإنها تصل إلى (٥٦,٥%). وتسهم هذه الفئات العمرية بالنسبة الأكبر من البطالة في العراق، فيما تنخفض بمرور الوقت نسبة السكان الذين هم في سن ٦٥ فأكثر، لتصل عند العام ٢٠٢٠ فقط (3.1%).

### شكل رقم (١)

التركيب العمري لسكان العراق لسنة ٢٠٢٠



### شكل رقم (٢)

الهرم العمري لسكان العراق لسنة ٢٠٢٠





جدول رقم (١)

يوضح تقديرات سكان العراق حسب الفئات العمرية والجنس للعام ٢٠٢٠

**تقديرات سكان العراق حسب الفئات العمرية الخمسية والبيبة والجنس لسنة 2020**  
POPULATION ESTIMATION OF IRAQ BY AGE GROUPS , SEX & REGION FOR YEAR 2020

فئات العمر Age Groups	حضر Urban			ريف Rural			مجموع Total		
	ذكور	انثى	مجموع	ذكور	انثى	مجموع	ذكور	انثى	مجموع
	Male	Female	Total	Male	Female	Total	Male	Female	Total
4-0	2,022,619	1,913,542	3,936,161	953,204	1,954,799	1,987,595	3,024,214	2,866,746	5,890,960
9-5	1,861,533	1,771,359	3,632,892	885,534	1,846,383	2,731,917	2,822,382	2,656,893	5,479,275
14-10	1,666,935	1,558,830	3,225,765	795,895	1,651,342	2,447,237	2,522,382	2,354,725	4,877,107
19-15	1,502,189	1,434,771	2,936,960	656,278	1,367,228	2,023,506	2,213,139	2,091,049	4,304,188
24-20	1,376,421	1,286,813	2,663,234	497,325	1,054,109	1,551,434	1,933,205	1,784,138	3,717,343
29-25	1,102,272	1,058,501	2,160,773	415,780	829,775	1,245,555	1,516,267	1,474,281	2,990,548
34-30	961,465	971,561	1,933,026	394,733	760,966	1,155,700	1,327,698	1,366,294	2,693,992
39-35	819,386	856,285	1,675,671	336,841	649,141	985,982	1,131,686	1,193,126	2,324,812
44-40	767,725	783,991	1,551,716	297,417	596,851	894,268	1,067,159	1,081,408	2,148,567
49-45	590,902	603,931	1,194,833	208,148	405,909	614,057	788,663	812,079	1,600,742
54-50	370,019	444,913	814,932	134,168	229,160	363,328	465,011	579,081	1,044,092
59-55	402,425	416,885	819,310	136,321	262,531	398,852	528,635	553,206	1,081,841
64-60	272,599	298,612	571,211	99,303	190,767	290,070	364,063	397,915	761,978
69-65	185,301	192,606	377,907	57,053	111,407	168,460	239,655	249,659	489,314
74-70	121,472	122,040	243,512	35,294	70,177	105,471	156,355	157,334	313,689
79-75	63,449	75,204	138,653	24,028	42,935	66,963	82,356	99,232	181,588
80+	70,501	105,195	175,696	42,990	74,442	117,432	101,953	148,185	250,138
مجموع المحافظات الثلثي	14,157,213	13,895,039	28,052,252	5,970,312	12,097,922	18,068,234	20,284,823	19,865,351	40,150,174

جدول رقم (٢)

يوضح تقديرات سكان العراق حسب الفئات العمرية والجنس للعام ٢٠٢٠

**تقديرات سكان العراق حسب الفئات العمرية الإحصائية والبيبة والجنس لسنة 2020**  
POPULATION ESTIMATION OF IRAQ BY SINGLE YEAR , SOCIAL ORIGIN & GENDER 2020

فئات العمر Age Groups	حضر Urban			ريف Rural			مجموع Total		
	ذكور	انثى	مجموع	ذكور	انثى	مجموع	ذكور	انثى	مجموع
	Male	Female	Total	Male	Female	Total	Male	Female	Total
0-4	2,022,619	1,913,542	3,936,161	953,204	1,954,799	1,987,595	3,024,214	2,866,746	5,890,960
5-9	1,861,533	1,771,359	3,632,892	885,534	1,846,383	2,731,917	2,822,382	2,656,893	5,479,275
10-14	1,666,935	1,558,830	3,225,765	795,895	1,651,342	2,447,237	2,522,382	2,354,725	4,877,107
15-19	1,502,189	1,434,771	2,936,960	656,278	1,367,228	2,023,506	2,213,139	2,091,049	4,304,188
20-24	1,376,421	1,286,813	2,663,234	497,325	1,054,109	1,551,434	1,933,205	1,784,138	3,717,343
25-29	1,102,272	1,058,501	2,160,773	415,780	829,775	1,245,555	1,516,267	1,474,281	2,990,548
30-34	961,465	971,561	1,933,026	394,733	760,966	1,155,700	1,327,698	1,366,294	2,693,992
35-39	819,386	856,285	1,675,671	336,841	649,141	985,982	1,131,686	1,193,126	2,324,812
40-44	767,725	783,991	1,551,716	297,417	596,851	894,268	1,067,159	1,081,408	2,148,567
45-49	590,902	603,931	1,194,833	208,148	405,909	614,057	788,663	812,079	1,600,742
50-54	370,019	444,913	814,932	134,168	229,160	363,328	465,011	579,081	1,044,092
55-59	402,425	416,885	819,310	136,321	262,531	398,852	528,635	553,206	1,081,841
60-64	272,599	298,612	571,211	99,303	190,767	290,070	364,063	397,915	761,978
65-69	185,301	192,606	377,907	57,053	111,407	168,460	239,655	249,659	489,314
70-74	121,472	122,040	243,512	35,294	70,177	105,471	156,355	157,334	313,689
75-79	63,449	75,204	138,653	24,028	42,935	66,963	82,356	99,232	181,588
80+	70,501	105,195	175,696	42,990	74,442	117,432	101,953	148,185	250,138
مجموع المحافظات الثلثي	14,157,213	13,895,039	28,052,252	5,970,312	12,097,922	18,068,234	20,284,823	19,865,351	40,150,174

## ٢-١ نسبة الإعالة Dependency Ratio في العراق:

تبلغ نسبة الإعالة Dependency Ratio في العراق ٧٠%، وهي نسبة مرتفعة في بلد ريعي يسود سوء الإدارة والفساد معظم مفاصل الدولة والمجتمع فيه. إن نسبة الإعالة لدينا ذات أبعاد أخرى، إذ لا تعتمد بصورة كلية على دافعي الضرائب، بل هي في الحقيقة تتقل كاهل رب الأسرة التي تضم عدد أكبر من الأطفال، وحتى من الشباب العاطلين عن العمل؛ إذ كلما ارتفع عدد الأطفال في الأسرة ارتفعت وتيرة الحاجات التي تتطلب الإشياع، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى تقصير الأبوين في تلبية حاجات ومتطلبات الأطفال الذين يتراوح عددهم بين ٣-٥ أطفال، وفي الأسر الفقيرة يرتفع إلى ٥-٧ أطفال. وينعكس هذا الأمر على نشوء أجيال جديدة تعاني منذ الصغر من نظرة مشوهة للحياة قد تدفع بهم إلى منزلقات خطيرة في ظل عجز الأبوين عن تأدية الوظائف المناطة بهم ليس الاقتصادية فحسب، بل وحتى التربوية، الرقابية، والإرشادية.

تشير الدولة ذات نسبة التبعية العالية إلى أن الأمة تعتمد بشكل كبير على السكان في سن العمل لدفع ثمن الخدمات لـ (المعالين)، هذا يعني أنه بالنسبة لشخص مسن واحد قد يكون هناك شخصان فقط لتمويل معاشهم التقاعدي والخدمات العامة الأخرى التي يحتاجون إليها. (PAUL BOYCE, 2023) أما فيما يخص الأطفال والشباب العاطلين عن العمل وهو الوضع السائد في مجتمعنا فإن المشكلة تكون مركبة وأكثر تعقيداً، إذ تعجز الأسر ذات الدخل المحدود عن تلبية حاجات أفرادها الصغار الأمر الذي يسهم في معاناتهم وتعرضهم لأخطار شديدة.

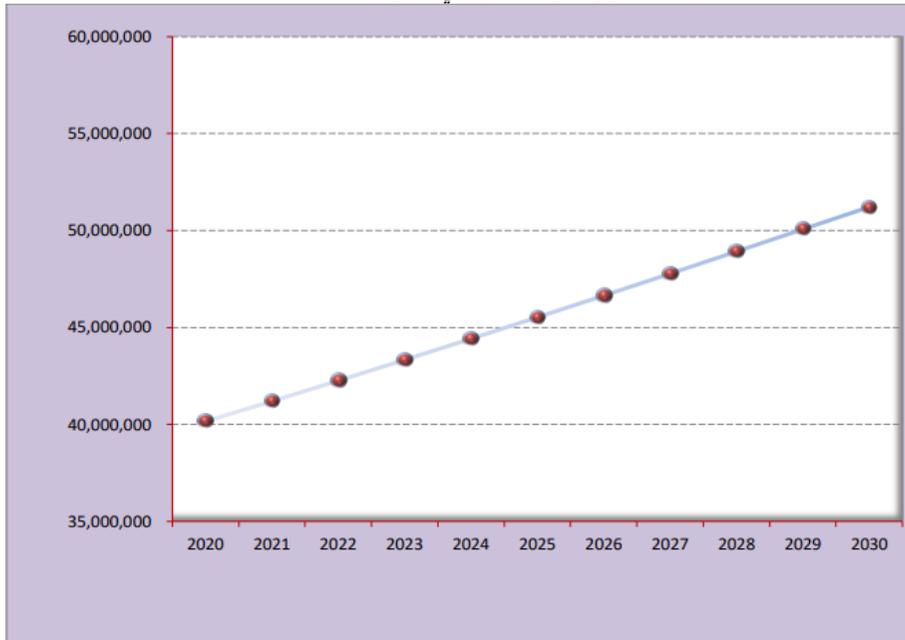
## جدول رقم (٣)

تقديرات سكان العراق للسنوات ٢٠٢٠-٢٠٣٠

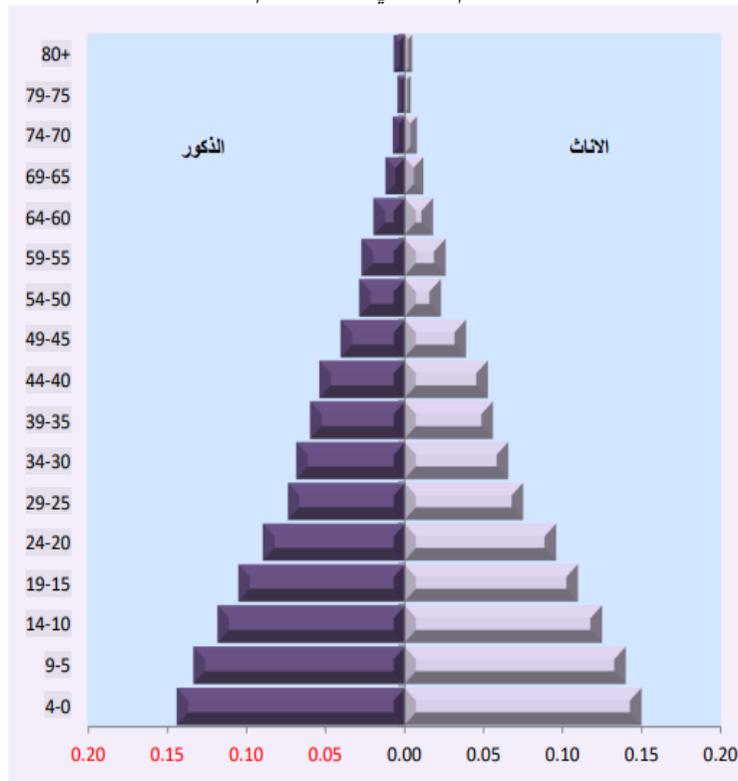
ت	السنة	مجموع السكان
١	٢٠٢٠	٤٠,١٥٠,١٤٧
٢	٢٠٢١	٤١,١٩٠,٦٥٨
٣	٢٠٢٢	٤٢,٢٤٨,٩٠٠
٤	٢٠٢٣	٤٣,٣٢٤,٠٠٠
٥	٢٠٢٤	٤٤,٤١٤,٨٠٠
٦	٢٠٢٥	٤٥,٥٢٠,٥٠٠
٧	٢٠٢٦	٤٦,٦٣٩,٩٠٠
٨	٢٠٢٧	٤٧,٧٧١,٦٠٠
٩	٢٠٢٨	٤٨,٩١٤,١٠٠
١٠	٢٠٢٩	٥٠,٠٦١,٥٠٠
١١	٢٠٣٠	٥١,٢١١,٧٠٠

ومن خلال النظر في بيانات الجدول رقم (٣) نلاحظ أن هناك زيادة عددية على مجموع السكان في العراق قدرها أكثر من (٤ مليون و ٢٦٤ ألف نسمة) حصلت للمدة بين العام ٢٠٢٠ حيث تم تقديم تقرير الجهاز المركزي للإحصاء وبين العام ٢٠٢٤ حيث نكتب هذه الورقة. وستتم إضافة (٦ مليون و ٧٩٦ ألف و ٩٠٠ نسمة) إلى مجموع سكان البلد خلال الست سنوات القادمة حتى العام ٢٠٣٠، وهي زيادة كبيرة جداً، إذ أن هذه الزيادة لوحدها هي في الحقيقة أعلى من مجموع سكان الدنمارك بالكامل التي تبلغ اليوم (٥ مليون، و ٩٣٤ ألف، و ٣٦٧ نسمة). من هنا ندرك بأن الزيادة المفرطة والسريعة في عدد سكان العراق باتت تشكل أحد أهم التحديات التي تواجه الأمن الإنساني في هذا البلد بشكل عام، والطفولة من بين بقية السكان على وجه الخصوص، إذ سنويا ومع كل مليون وربع وأكثر من المواليد الجديدة والتي نقوم بإنتاجها بشكل غير معقول وغير مسؤول فإننا نسهم في تعريض الأطفال بشكل مستمر ومتعمد لمخاطر الحياة بعد أن نعجز عن إدارة شؤونهم وتربيتهم وتنشئتهم بشكل سليم.

شكل رقم (٣)  
يمثل تطور نمو السكان في العراق ٢٠٢٠-٢٠٣٠



شكل رقم (٤)  
يمثل الهرم السكاني للعراق عام ٢٠٢٠



## ٣- المبحث الثاني: التربية والتعليم

من خلال الاطلاع على بعض التقارير الصادرة عن مؤسسات أكاديمية، ومنظمات أممية مختصة بمتابعة أوضاع التربية والتعليم في العراق، يمكننا الوقوف على المشكلات الجوهرية التي تقف حجر عثرة في طريق حصول الأطفال في العراق على التعليم الكافي الذي يمكنهم من خلاله القدرة على استثمار الفرص المتاحة، ومواجهة حياتهم بنجاح. يمكن تحديد أهم المؤشرات: - (اليونسيف، تقرير وقائع التعليم في العراق ٢٠٢٠)

١- هناك فجوة واسعة في نسبة إكمال التعليم الابتدائي والثانوي بين العائلات الأكثر غنى، والأشد فقراً. إذ تتراوح بين ٩٣-٥٤% في إكمال التعليم الابتدائي، و٧٣-٢٣% في التعليم المتوسط، ٥٢-١٣% في التعليم الإعدادي، إذ الفارق ٤٠% في الابتدائي، و٥٠% في المتوسطة، و٣٩% في التعليم الإعدادي. من هنا يمكن إدراك أن الفقر أحد أهم عوامل عدم إكمال الأطفال للتعليم في المرحلتين الابتدائية والثانوية، إذ معدل الفجوة العام في التعليم بمستوياته الثلاث بين الأسر الأكثر غنى والأشد فقراً هو ٤٣%. كما أن الفرق بن الحضر والريف في التعليم الابتدائي والثانوي على حد سواء يكون كبير وواضح.

٢- على الرغم من إن البنين يكملون التعليم الابتدائي أكثر من البنات، إلا أن النسبة تنقلب في التعليم الثانوي الأعلى (الإعدادي)، حيث أن الإناث يكملون التعليم أكثر من البنين فيه. وفي هذا الأمر إشارة إلى أن الإناث وعلى الرغم مما يتعرضن له من صعوبات في الدخول إلى الدراسة الابتدائية، إلا أن الأمر ينقلب لصالحهن بعد التسرب المدرسي والرسوب وترك الدراسة التي يتعرضن له الأطفال الذكور بعد دخولهم إلى التعليم في المرحلة المتوسطة. (اليونسيف، تقرير وقائع التعليم في العراق ٢٠٢٠)

ومن خلال تصنيف النتائج السابقة وفقاً للمناطق يظهر أن: -

١. إن المناطق الشمالية الشرقية (إقليم كردستان) من البلد ذات نسب أعلى بكثير من حيث إكمال التعليم في المستويات كافة مما هو عليه الحال في المناطق الجنوبية والغربية.

٢. أن معدلات انخفاض اتمام التعليم الابتدائي والثانوي هي الأوسع في محافظتي المثنى، وميسان مقارنة ببقية محافظات العراق الأخرى.

٣. وكانت سمات الأطفال الذين لم يكملوا تعليمهم حسب النوع الاجتماعي، ومناطق السكن حسب النسب التالية: (اليونسيف، تقرير وقائع التعليم في العراق ٢٠٢٠).

أ. في التعليم الابتدائي (٤٧% ذكور مقابل ٥٣% إناث)، (٥٧% منهم حضر، و٤٣% ريف). (والفجوة بين الأشد فقراً والأكثر ثراءً فيما يخص عدم إكمال الأطفال للتعليم الابتدائي كانت ٣٨% مقابل ٦%). وفي المتوسطة (٥٢% ذكور مقابل ٤٨% إناث)، (٦٣% منهم حضر، و٣٧% ريف). أما الفجوة بين الأشد فقراً والأكثر ثراءً في حالة عدم إكمال التلاميذ لهذه المرحلة فقد كانت بين ٢٦% لدى الأولى، و١١% لدى الأخيرة. وعندما يصل الأمر إلى المرحلة الإعدادية يكون ٥٥% من الذين يتوقفون قبل إكمال هذه المرحلة هم من الذكور، مقابل ٤٥% إناث، حصة سكنة الأرياف منهم ٦٦% مقابل ٣٤% ريف. والفجوة بين الأشد فقراً والأكثر ثراءً كانت من ٢٢% إلى ١٥%.

ب. وفي المحصلة فإن التفاوت بين المناطق الأكثر ثراءً وتلك الأشد الأفقر من حيث عدم اكمال التعليم هو في الحقيقة تفاوت واسع خاصة في التعليم الابتدائي حيث يشكل الأطفال من المناطق الأشد فقراً ٣٨% من مجموع الأطفال الذين لم يكملوا التعليم، تليهم المناطق الفقيرة بنسبة ٢٦%، ثم المناطق المتوسطة بنسبة ١٩%، والثرية ١١%، وأخيراً الأكثر ثراءً ٦% فقط. ومع أن هذه الفجوة تنقلص مع المراحل الأعلى، إذ يكون طرفاها في المرحلة المتوسطة ٢٦% مقابل ١١%، وفي الإعدادية ٢٢% مقابل ١٥%، إلا أنها أي الفجوة في إكمال التعليم بين الأطفال الذين يعيشون في أسر ثرية وأولئك الذين ينتمون لأسر فقيرة تبقى حقيقة ماثلة في المشهد العام.

وعندما تنتقل إلى موضوع القراءة والكتابة ومهارات تكنولوجيا المعلومات، يمكننا استعراض البيانات التالية: (اليونسيف، تقرير وقائع التعليم في العراق ٢٠٢٠)

- ١- من الملاحظ أن هناك فجوة واسعة بين الطبقات الأشد فقرا وتلك الأكثر ثراء في المجتمع من حيث معرفة القراءة والكتابة. ووفقا لذلك يمكن القول أنه يجب التركيز أكثر على المناطق التي تفتقرها الفئات الأفقر من السكان.
- ٢- هناك ٩% فقط ممن أكملوا تعليمهم الثانوي الأعلى (الإعدادي) عند العام ٢٠١٩-٢٠٢٠ كانوا يمتلكون مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في حين لا يمتلك أي من الذين لم يكملوا التعليم هذه المهارات. وهناك فجوة أوسع نطاقا في المهارات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأطفال من العائلات الفقيرة ١% في مقابل ٢٠% للعائلات الغنية.
- إن الأطفال خارج التعليم يشكلون نسب عالية جدا في المجتمع، إذ هناك ما مجموعه مليوني طفل ممن هم في سن التعليم (٦-١٨ عام) هم في الحقيقة خارج التعليم تماما عند العام ٢٠١٩-٢٠٢٠، أما الفارق بين الفئتين الأفقر والأغنى فقد كان كبير جدا بالنسبة لكل مستويات التعليم، بل ويتسع أكثر في مستوى التعليم الثانوي-المرحلة الإعدادية، حيث أن ٦٢% من الفئة الأفقر هي خارج التعليم، في حين أن هناك ٢٠% من الفئة الأغنى خارج التعليم.
- وتتعد هذه المشكلة في المحافظات جنوب بغداد أكثر مما هي في المحافظات شمال أو غرب بغداد. ويبدو الفارق بين محافظات الشمال والجنوب أكبر في التعليم الثانوي-الإعدادي؛ ففي محافظات النجف والمثنى والبصرة مثلا، نجد أن أكثر من نصف الأطفال بعمر التعليم الثانوي هم خارج التعليم. في المقابل، فإن نسبة الأطفال خارج التعليم الثانوي في المحافظات الشمالية مثل دهوك السليمانية وأربيل هي ٣٠% أو أقل. إن عدد البنات خارج التعليم هو أكبر من عدد البنين في جميع مستويات التعليم. يشكل أطفال الحضر أيضا أغلبية ضئيلة من جميع الأطفال خارج التعليم رغم أن النسب أعلى بكثير في الريف. (اليونسيف، تقرير وقائع التعليم في العراق ٢٠٢٠)
- وفيما يخص الأطفال الذين هم خارج التعليم بمستوياته الثلاث تكون الطبقات الاقتصادية الأشد فقرا والفقيرة هي التي يعاني أطفالها بشكل رئيس من هذه المشكلة، إذ الأشد فقرا، والفقيرة تمثل في التعليم الابتدائي ٤٦ و ٢٠%، وفي المتوسطة ٣٨ و ٢٣%، وفي التعليم الثانوي ٢٩ و ٢٤%. من هنا ندرك أن الفقر أحد أهم عوامل دفع الأطفال إلى أن يكونوا خارج التعليم، ففي التعليم الابتدائي ٦٦%، وفي المتوسطة ٦١%، وفي التعليم الثانوي ٥٣%.

### ٣-١ التعليم المبكر (اليونسيف، تقرير وقائع التعليم في العراق ٢٠٢٠)

- إن حوالي (٧٩%) من جميع الأطفال الذين هم في عمر (٣ و ٤ سنوات) في العراق ينمون بشكل سوي. وتتقارب نسبة النمو السوي تقريبا بين الحضر والريف. وتتماثل نسب البنات والبنين من حيث النمو السوي والتسجيل بالتعليم المبكر.
- إن (٨٧%) من الأطفال الملتحقين بالتعليم المبكر ينمون بشكل سوي بشكل أفضل من غيرهم (٧٩%) ومع ذلك، فإن عدد الأطفال الحاصلين على التعليم المبكر في العراق منخفض للغاية حيث يبلغ ٢% في المتوسط. إن ٧% فقط من الأطفال بعمر ٣٦-٥٩ شهرا يحضرون التعليم المبكر حتى بين الأمهات اللاتي التحقن بالتعليم الثانوي أو أعلى.
- إن غالبية الأطفال بعمر ٣ سنوات (٩٨%)، و ٤ سنوات (٩٢%) هم في الحقيقة خارج التعليم. في سن الخامسة، يسجل الأطفال بالتعليم الابتدائي (٢١%) أكثر من المسجلين بالتعليم المبكر (١١%). وحين يبلغ الأطفال سن السادسة، يسجل معظمهم (٨٧%) بالفعل بالتعليم الابتدائي.
- بما أن معظم الأطفال يدخلون التعليم الابتدائي في السن المناسب، فإن ٦١% من المسجلين في الصف الأول هم في الواقع في سن ٦ سنوات، وإن ٢١% منهم من هم أكبر من ٦ سنوات لأنهم كانوا قد سجلوا متأخرين أو رسبوا، فيما يكون ١٨% من بين هؤلاء هم دون ٥ سنوات، أو أقل وذلك بسبب تسجيلهم في التعليم مبكرا. ويعيش ما يقرب من ثلثي الأطفال غير المسجلين في التعليم المبكر (٦٧%)، وغير المتساويين نموا (٦٨%) في الحضر، بينما يعيش الثلث المتبقي في الريف

- نظرا لان العديد من الأطفال نظرا لأن العديد من الأطفال غير مسجلين في التعليم المبكر أو ذوي نمو غير سوي، فإن الأطفال من جميع الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية مشمولين بهذا التصنيف، ومع ذلك، ترجح كفة الأطفال من الأسر الأفقر.
- في المدارس الابتدائية، نجد أن أعلى نسب الرسوب هي في الصف الخامس الابتدائي، بينما تكون أعلى نسبة رسوب في التعليم الثانوي- المرحلة المتوسطة، والتعليم الثانوي- المرحلة الإعدادية. إذ تكون نسبة الرسوب في الصفوف المنتهية (٣٢٪) في الصف الثالث المتوسط و٣٩٪ في الصف السادس الإعدادي. وقد يعزى هذا للامتحانات الوزارية الموحدة ورسوب الطلبة لئتمكنوا من تحقيق درجات أفضل.
- بالنسبة إلى التسرب، فإن نسبة الطلبة المتسربين في الصفوف المنتهية من كل مستوى تعليمي هو أعلى بكثير مما هي عليه في الصفوف الأخرى من نفس المستوى، وقد يكون ذلك بسبب نسب الرسوب حيث يكافح الطلبة لاجتياز الامتحانات الوزارية لأن تكلفة الرسوب على الأسر أعلى بكثير ويصعب تحملها. أما على الصعيد الوطني، يتسرب ٦٪ من الطلبة في الصف السادس الابتدائي و٩٪ في الصف المنتهي من التعليم الثانوي- المرحلة المتوسطة، و(١٢ ٪) في الصف المنتهي من التعليم الثانوي- المرحلة الإعدادية. كما إن عدد البنين الراسبين والمتسربين أكبر من عدد البنات.
- لا يقتصر الرسوب والتسرب على أطفال الريف، إذ أن من بين الراسبين والمتسربين، هناك أيضا إمكانية في أن يكون من بينهم شريحة كبيرة من أطفال الحضر.
- يبدو أن الرسوب شائع بين الأطفال من حيث الفقر والثراء على حد سواء. ومع ذلك فإن غالبية الأطفال الأكثر ثراء متسربون وقد يكون السبب أن تسجيلهم في التعليم أعلى حيث أن الأطفال الذين يتركون المدرسة يجب أن يكونوا قد التحقوا بالمدرسة أولا.
- نظرا لأن معظم الطلبة في العراق ينتمون للتعليم الابتدائي، فإن الرسوب والتسرب يتركزان أيضا في هذا المستوى.

### ٢-٣ حماية الطفل: (اليونسيف، تقرير وقائع التعليم في العراق ٢٠٢٠)

- إن ٢١٪ من النساء في سن ٢٠-٢٤ سنة تزوجن قبل سن ١٨ سنة، و ٧٪ من بينهن تزوجن قبل سن ١٥ سنة.
- إن النساء ضمن شريحة ال ٤٠٪ الأفقر من السكان (في الخمس الأفقر والخمس الثاني) لديهن حالات تزويج أطفال أعلى من بقية الفئات الاقتصادية.
- من المثير للعجب أنه وعلى الرغم من أن انتشار تزويج الأطفال قبل الخامسة عشر يكون أعلى بين النساء اللاتي لم يدخلن التعليم الابتدائي، فإن نسب تزويج الأطفال بين الفئة بسن ١٨ عاما أعلى من المسجلات في التعليم الثانوي- المرحلة الإعدادية.
- تتمتع الفتيات اللواتي لم يتزوجن مبكرا بمستويات عالية جدا من حيث معرفة القراءة والكتابة ومهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

### ٣-٣ عمالة الأطفال والتعليم: (اليونسيف، تقرير وقائع التعليم في العراق ٢٠٢٠)

- حوالي ٧٪ من الأطفال الذين هم في سن ٥-١٧ سنة منخرطون بعمالة الأطفال.
- إن نسبة البنين العاملين في سن ٥-١٧ سنة هم أعلى من البنات في نفس السن (١٠٪ للولاد مقابل ٤٪ للبنات).
- فيما يتعلق بالعمر، نلاحظ أن نسبة العاملين في سن ١٥-١٧ سنة أعلى بكثير من الفئات العمرية الأخرى.
- إن نسب الحضور المدرسي أعلى لدى الأطفال غير العاملين من بقية الفئات العمرية الأخرى. بينما ينخفض معدل الالتحاق بالمدارس بشكل كبير بين العاملين من الأطفال مقارنة بغير العاملين.
- إن حوالي نصف النساء الأميات في العراق قد تزوجن قبل سن ١٨، وهي نسبة مرتفعة ضمن هذا العمر. إذ تكون نصف الفتيات غير الملتحقات بالتعليم عرضة للزواج المبكر.

- حوالي ٢٢% من الأطفال في العراق معاقون، معظمهم يعانون من القلق والاكتئاب، إذ ينتشر كل نوع من أنواع الإعاقة بنسبة ٢% أو أقل.
- هناك زيادة تدريجية في نسبة الأطفال من ذوي الإعاقة في سن (٥-١٧)، من الأقر إلى الأغنى.
- تم تسجيل المزيد من حالات العوق في محافظتي نينوى والقادسية مقارنة مع المحافظات العراقية الأخرى.
- الأطفال الذين يعانون من صعوبات وظيفية يذهبون إلى المدرسة بمستويات أقل قليلاً من الأطفال غير المعوقين، كما أن نسب التسرب والرسوب تكون أعلى بقليل في التعليم الابتدائي.
- إن نسبة معرفة القراءة والكتابة بين الإناث بدون صعوبات وظيفية أعلى منها لدى الإناث ذوات الصعوبات الوظيفية (٧٨%-٦٩%).
- كذلك فإن مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي أعلى لدى الإناث بدون صعوبات وظيفية مما هي لدى ذوات الصعوبات وبنسبة (٨%-٣%).
- على الرغم من أن الأطفال من ذوي الإعاقة يمثلون ٢٢% من السكان، إلا أنهم يشكلون جزء أكبر من فئة غير الملتحقين بالمدارس في كل مستوى من مستويات التعليم وخاصة في التعليم الابتدائي.
- وعندما نركز على أهم مؤشرات التعليم الثانوي في العراق، يمكننا مناقشة أهم البيانات المتعلقة بذلك. (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٢٠)
١. إن توزيع المدارس في التعليم الثانوي (الحكومية والدينية والأهلية) للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠ كان بنسبة ٨٥% حكومي، و ١٥% أهلي.
  ٢. هناك زيادة في عدد المدارس بنسبة قدرها ٥%، إذ كان عددها ٨١٣٩ مدرسة في العام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩، ارتفع إلى ٨٦١٢ مدرسة عند العام ٢٠١٩-٢٠٢٠. إلا أن الزيادة في عدد المدارس الثانوية على مدى خمسة أعوام دراسية ٢٠١٥-٢٠٢٠ كانت نسبتها أكثر من ٦٤% حيث كان عددها عند العام ٢٠١٥ لا يتجاوز ٦٠٢٢ مدرسة ثانوية في عموم مديريات التربية في العراق عدا إقليم كردستان. هذا يعني أن الزيادة العددية في المدارس الثانوية الصباحي والمساحي- الحكومي والأهلي والديني طوال خمسة أعوام كان ٢٥٩٠ مدرسة جديدة.
  ٣. عدد الطلبة المقبولين الجدد في مدارس التعليم الثانوي (الصباحي والمسائي) الحكومي، والأهلي والديني للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠، هو ٩٨٥٥٨١ طالب وطالبة، نسبة الإناث من بينهم ٤٨%.
  ٤. مجموع عدد الطلبة الموجودين في التعليم الثانوي للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠ هو ٣٢٥٨٧١٨ طالب، من بينهم ٤٦% إناث، يتوزعون بواقع ٧٠,٢% متوسطة، و ٢٩,٨% إعدادية. وبقسمة عدد هؤلاء الطلبة على عدد المدارس الثانوية يتبين لنا أن هناك ٣٧٨,٣ طالب لكل مدرسة، وهو متوسط مقبول لو كانت هذه المدارس تعتمد الضوابط والمعايير الخاصة بالتعليم الثانوي سواء ما يتعلق بالأبنية، أو الكوادر التعليمية المتخصصة، أو المرافق والمنشآت الملحقة بها من ملاعب ومختبرات ومكتبات وساحات لعب وحدائق وفضاءات أخرى.
  ٥. ارتفع عدد الطلبة خلال المدة ٢٠١٥-٢٠٢٠، أي خلال أربعة أعوام دراسية، بنسبة ٣٣,٤%. وكان مؤشر عدد الطلبة لكل شعبة، بمعدل عام ٣٧ طالب للشعبة الواحدة في العام ٢٠١٩-٢٠٢٠.
  ٦. عدد أعضاء الهيئة التدريسية في التعليم الثانوي للعام ٢٠١٩-٢٠٢٠ هو ١٧٣٨٠٥ مدرس ومدرسة، وكانت الإناث تشكل ما نسبته ٥٤,٣% من المجموع العام. وكانت نسبة الارتفاع في مجموع أعضاء الهيئة التدريسية في التعليم الثانوي في عموم العراق عد إقليم كردستان خلا أربعة أعوام دراسية ٢٠١٥-٢٠٢٠ هي (٢٣%).
  ٧. خلال العام ٢٠١٩-٢٠٢٠ كان مجموع الطلبة التاركين للدراسة في مدارس التعليم الثانوي هو ٧٣٨٨٤ نسبة الإناث من بينهم ٤٤%. وكانت النسبة العظمى من هؤلاء الطلبة التاركين ذلك العام هم من المنتسبين في المدارس الحكومية وبنسبة ٩٨,٣%. لكن ما يمكن

ملاحظته هو أن نسبة الطلبة التاركين قد انخفضت ١١% بين العام ٢٠١٥-٢٠٢٠. ٨. عدد الطلبة الراسيين في مدارس التعليم الثانوي ولجميع الأسباب ٨٠٥٢٥٩ طالب وطالبة خلال العام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠، نسبة الإناث من بينهم ٣٥%، وقد شكلت نسبة الرسوب بسبب الفشل في الامتحان ٦٧,٤%، وبسبب تجاوز الغياب ١٦%، ولأسباب أخرى ١٧%.

٩. كان ٧٩% من هؤلاء الراسيين هم من الطلبة الذين يداومون في المدارس الحكومية، وكانت نسبة ارتفاعهم في العام ٢٠١٨-٢٠١٩ عما كان عليه للفترة السابقة حتى العام ٢٠١٥-٢٠١٤ هي ٤٥%.

١٠. إن المجموع الكلي لطلبة المرحلة الثانوية في المحافظات العراقية عدا محافظات كردستان للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠ كان: (ثلاثة ملايين و٢٥٨ ألف و٧١٨ طالب وطالبة)، منهم (١٧٥٩٦٣٣ ذكور)، و(١٤٩٩٠٨٥ إناث).

١١. أما عدد الأبنية المدرسية في مدارس التعليم الثانوي كافة للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠ فقد كانت ٤٧٢٢ بناية مدرسية، الحكومية منها ٣٥٦١ بناية تابعة للتربية، و٢٧٢ أخرى، و٧٤٩ مستأجرة، و١٣٤ بناية خاصة. من بين هذه المدارس هناك ٢٤٢٧ بناية تشغلها مدرسة واحدة، و٢٠٤٨ بناية تشغلها مدرستان، و٢٤٧ بناية تشغلها ثلاث مدارس. البنايات الصالحة من بينها ٢٨٦٨، أما التي بحاجة إلى ترميم فعددها ١٥٨٥، وتلك التي تعد غير صالحة تماما ٢٩٦ بناية. وهناك من مجموع هذه الأبنية ٧٥٧ هي أبنية غير مدرسية في الأساس، قد تكون مصممة على شكل منزل تم تحويلها لتصبح مدرسة.

١٢. لقد كانت أعداد أعضاء الهيئة التدريسية في كافة مدارس التعليم الثانوي في كافة المحافظات العراقية عدا كردستان للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠ هو (١٧٣٨٠٥) مدرس، منهم ٧٩٣٨١ ذكور، و٩٣٣٨١ من الإناث يتوزعون بواقع ٨٦١٢ مدير ومديرة، و ١١٢٤٥ معاون ومعاونة، و ١٤٩٧٢٩ مدرس ومدرسة، و ٤٢١٩ بوظيفة مرشد تربوي منهم ٢٠١١ مرشدة تربوية.

#### ٤- استنتاجات الدراسة

يمكننا أن نتوصل في ختام هذه الورقة إلى عدد من الاستنتاجات التي يمكن من خلالها فحص دقة الفرضيات التي طرحناها، والتي تتعلق بالتأثير المتبادل بين ظواهر أصبحت تلقي بظلالها الثقيلة على المشهد العراقي وتسهم في الخوف، والقلق العلمي المبرر حيال ما نتعرض له كمجتمعات محلية في هذا البلد من تحديات كبرى وحقيقية تنعكس في أهم وأخطر جوانبها على الطفولة لدينا، ويمكن إجمال أهم هذه الاستنتاجات بالآتي :-

١- من دون أدنى شك أننا كمجتمع عراقي شرق أوسطي ذو أغلبية مسلمة، نشكل - شئنا أم أبينا- جزء من العالم من حولنا بكل ما يحتوي عليه اليوم من تحديات تتعرض لها البشرية بشكل حاد، يعد التغيير المناخي، وعجز الأرض عن تسديد وتلبية المتطلبات الإنسانية بشكل كامل وعادل من أهم الأخطار التي تتعرض له، كما أننا نسهم بدرجة ما في الإضرار بنظامنا الحياتي بسبب ما نقوم به من نشاطات غير مسؤولة حيال مواردنا الطبيعية والبشرية.

٢- كذلك لا يمكن إنكار تأثيرنا بما يحدث من حولنا من أزمات سياسية واقتصادية إقليمية ودولية، تسهم في الحد من قدرتنا على إدارة شؤوننا بشكل مستقل وسليم.

٣- من المهم أيضا -أنه يجب علينا- ألا ننسى أن هناك أكثر من أربعة عقود ونصف من الأزمات الخطيرة التي مررنا بها، والتي أدت إلى تأزيم الأزمات، وتعظيم حجم المشكلات. وعلى الرغم من الوفرة المالية التي نهدرها بشكل غريب منذ أكثر من عشرين عام مضت، إلا أننا يجب أن نعترف بأننا قد عجزنا عن تضييد الجراح، وإيقاف النزيف، ومغادرة دائرة النكوص بشكل كامل، ولا يخفى أن الفساد المالي والإداري وسوء الإدارة الحكومية وفق نظام المحاصصة قد فوت علينا فرص عظيمة في التنمية والتقدم كان يمكن لها أن تنعكس بصور إيجابية على الأجيال الصغيرة والشابة بشكل أساسي ورئيس.

٤- إن الزيادة الكبيرة والسريعة وغير المسؤولة في حجم السكان تسهم في تعقيد وضع البلد (دولة ومجتمع)، وفي زيادة عبئ الأضرار التي تلحق به، إذ تؤدي هذه الزيادة في تضخيم حجم الطبقات الفقيرة والأكثر فقرا وتوسيع قاعدتها بسبب أن هذه الطبقات تكون مبالغة أو عرضة لزيادة في المواليد، وما ينتج عن ذلك من قصور وفتل في تأدية الأسر لوظائفها تجاه الأطفال، الأمر الذي يسهم في ارتفاع معدلات الفقر.

٥- يسهم المجتمع في الإضرار بنفسه عبر الثقافة التقليدية والفكر المشوش الذي يحمله حول طبيعة الحياة ذاتها، وحول نفسه كأفراد وجماعات، وحول طبيعة فهمه للدولة ولعملية توظيف الموارد المتاحة. ويقوم هذا المجتمع في عملية الإضرار تلك عبر نشاطين؛ يتمثل الأول منهما في تضخيم حجمه عبر ولادات بلا توقف، فيما يتمثل الثاني في إنتاج حكومة محاصصة يشيع بين أروقتها الفساد، ثم يقوم هذا المجتمع في تبرير هذا الفساد من خلال ما يتبناه من ثقافة تقليدية .

٦- وفي ظل تفشي الفساد المالي والإداري وهدر المال العام، وسوء إدارة الدولة والمجتمع للموارد؛ فمن الطبيعي أن يعاني ما يزيد على ١٠% من الأطفال المولودين في العراق عند العام ٢٠٢٣ تقريبا والبالغ مجموعهم مليون و٤٧ ألف من مشكلات حقيقية في التربية والتعليم والغذاء والماء والدواء والحماية. بمعنى أن هناك ما لا يقل عن ١٠٠ ألف طفل جديد يتم إضافتهم إلى مجموع الأطفال الذين يعانون من واحدة أو أكثر من المشكلات الحياتية التي تتمثل في سلسلة طويلة من: سوء التغذية، فتل الأسرة في تأدية وظائفها، اليتيم، العوق، التفكك العائلي، الأمية، التسرب المدرسي، الفتل في الدراسة، التحرش، العنف، العمل المبكر، تعاطي المخدرات، الانتحار، غسيل الأدمغة.

٧- ومن بين مظهرات ما أشرنا إليه أنفا يمكننا النظر طويلا إلى المجموع الكلي للطلبة الراسبين (لجميع الأسباب) في التعليم الثانوي لمرحلتى المتوسطة والإعدادية في كافة المحافظات العراقية عدا محافظات إقليم كردستان (الحكومي والديني والأهلي)، (الصباحي والمسائي) للعام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩ والبالغ (٨٥٠٢٥٩) بواقع ٥٢٧٧٥٣ من الذكور، و٢٧٧٥٠٦ من الإناث. كان من بين هؤلاء (٥٤٢٩٢٦) فتل دراسي نتيجة عدم اجتياز الامتحانات النهائية بنجاح. أما الراسبون بسبب تجاوز أيام الغياب فقد كان عددهم (١٢٨٩٥٩) طالب. وأولئك الراسبون لأسباب أخرى كان عددهم (١٣٣٣٧٤) طالب وطالبة. فيما كانت أعداد الطلبة التاركين للدوام في كافة المدارس الثانوية في المحافظات العراقية عدا كردستان للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠ هو (٧٣٨٨٤) منهم ٤١٢٢٧ ذكور، و٣٢٦٥٧ إناث .

٨- لقد كان عدد المدارس الثانوية التي مواد بناءها من الطابوق أو الحجر ٤٤٥٨، أما تلك التي مواد بناءها من الهياكل الحديدية فعددها ٣٤، وهناك بناية طينية واحدة توجد في صلاح الدين، و ١١٣ كرفان، و ١٠٢ بناء جاهز، وأخرى ١٤. ٧٨٧ ذات ٦ صفوف، و ٦٣٧ ذات تسع صفوف، و ١٥٧٣ ذات ١٢ صف، و ١١٧٧ ذات ١٨ صف، و ٥٤٨ ذات ٢٤ صف. وهناك فقط ٤٦٤٣ تتوفر فيها مرافق صحية، و ٤٣٩١ يصلها ماء صالح للشرب، و ٦٣٣ منها تحيط بها أسيجة خارجية.

٩- تتمثل المؤشرات الواضحة الدالة على تدهور الأحوال التعليمية لدى أطفال العراق، بارتفاع معدل الجريمة، وانتشار الفقر وغيرها الكثير. وربما تعد من أهم هذه المؤشرات التي يمكن أن تكون سبباً ونتيجة في آن واحد هي التسرب المدرسي. إذ هذه المشكلة من أخطر ما يمكن أن تتعرض له دولة ما لكونها دليل حاسم على سوء إدارة الدولة والمجتمع لطبيعة الحياة في هذا البلد، وعدم القدرة على توظيف الموارد الطبيعية والبشرية بما يسهم في عملية التنمية والارتقاء بالمجتمع، ورفع الوعي العام، وتحقيق دولة العدالة الاجتماعية، وفوق هذا وذاك الفتل الذريع في حماية الأطفال الذين هم دون سن الخامسة عشر، والذين ترتفع نسبتهم من المجموع العام للسكان في العراق لتصل إلى أكثر من ٥٠% خلال العقدين القادمين.

١٠- من هنا يبدو أن الأمن الإنساني في العراق يتعرض لتحديات حقيقية وخطيرة تنعكس بشكل مباشر وغير مباشر على الأطفال بصورة أكبر من الفئات العمرية الأخرى، الأمر الذي يسهم في تدهور الأمن

المجتمعي العام في البلد ويهدده في الصميم، إذ أطفال اليوم هم شباب الغد، ووفقا لذلك فأن مزيد من الأجيال غير المتعلمة اليوم هم في الحقيقة مشاريع هدم في المستقبل، إذا لم يتم الانتباه لهذا الخطر الكبير الذي يتهددنا، والعمل الجاد والحثيث على مجابته بقوة وبتخطيط علمي، وبالكثير من النزاهة، والموضوعية، والدقة العلمية، والتخطيط العلمي، والأمل بالمستقبل.

### المصادر العربية

اليونيسف (٢٠٢٠)، تقرير حقائق التعليم في العراق ٢٠٢٠، تحليل التعليم والمساواة بناء على بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات.  
جهاز التخطيط المركزي في وزارة التخطيط، ودائرة الإحصاء في المديرية العامة للتخطيط التربوي في وزارة التربية (٢٠٢٠)، إحصاءات التعليم الرسمية في العراق ٢٠١٩-٢٠٢٠.  
مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة في وزارة التخطيط (٢٠٢٠)، التقديرات السكانية العراقية ٢٠٢٠.

### Foreign References

BOYCE, PAUL. (2023 February 28). *Dependency Ratio: Definition, Formula, Effects & Example*, Posted in MACROECONOMICS.

Debasish, "14 Major Negative Effects of Population

Desai, Rajiv. (2010, January 23), THE POPULATION EXPLOSION (OVERPOPULATION).

(IJCHN (2021) 14–17 © Journals Pub 2021).

Vandali, Vijayaraddi. (2021 January). Population Explosion and Future Consequences: A Review, International Journal of Community Health Nursing, Vol. 4: Issue 1 [www.journalspub.com](http://www.journalspub.com), January 2021, p.14-17.

### Translated References

Directorate of Population and Manpower Statistics in the Ministry of Planning (2020), Iraqi Population Estimates 2020.

The Central Planning Organization in the Ministry of Planning, and the Statistics Department in the General Directorate of Educational Planning in the Ministry of Education (2020), Official Education Statistics in Iraq 2019-2020.

UNICEF, (2020), Education Facts Report in Iraq 2020, Analysis of Education and Equality Based on Multiple Indicator Cluster Survey Data.